

دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS في تحسين نوعية المعلومات التي تقدمها القوائم المالية

ضمن القانون العضوي 15-18

The role of the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) in improving the quality of information provided by the financial statements within Organic Law 18-15

ط.د. بن مغنية حليلة¹ ، د. بن سليمان نجيب² ،

¹جامعة عين تموشنت (الجزائر)، halima.benmeghnia@univ-tmouchent.edu.dz

²جامعة عين تموشنت (الجزائر)، nadjib.benslimane@univ-tmouchent.edu.dz

مخبر الاسواق التشغيل التشريع و المحاكاة في الدول المغربية .

تاريخ النشر: 2024/11/18

تاريخ القبول: 2024/11/06

تاريخ الاستلام: 2024/08/06

ملخص:

هدفت الدراسة الى معرفة اهمية المعايير IPSAS المحاسبية الدولية للقطاع العام ودورها في تحسين نوعية وجودة المعلومات في القوائم المالية داخل الادارة العمومية المحلية الجزائرية وقد تم اتباع المنهج الوصفي من خلال توزيع استبيان على عدة بلديات وجمعها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS باستخدام مقياس ليكارت الخماسي بالإضافة الى الاعتماد على القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المستوحى من المعايير المحاسبية الحكومية كمرجع تمت على أساسه هذه الدراسة. و اهم النتائج المتوصل اليه للمعايير IPSAS اهمية كبيرة في تحقيق المساءلة والشفافية وضمان توفير معلومات اكثر دقة ومصداقية وذات جودة عالية خاصة في الكشف عن الازخطاء ومحاربة الفساد، وهذا ما أدى إلى تحقيق الثقة في محتوى القوائم المالية، فمن خلال تحقيق الرقابة الجيدة على إعداد القوائم المالية الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات سليمة..

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ، القوائم المالية ، القانون العضوي 15-18، دراسة احصائية.

تصنيف JEL: F02; G19;K34;C29 .

Abstract: The study aimed to know the importance of the international public sector accounting standards (IPSAS) and their role in improving the quality of information in the financial statements within the Algerian local public administration. The descriptive approach was followed by distributing a questionnaire to several municipalities and analyzing it using the SPSS program, relying on the five-point Likert scale, in addition to relying on organic law. No. 18-15 inspired by IPSAS as a reference for this study. One of the most important results is that the IPSAS standards are of great importance for providing more accurate, reliable, and high-quality information, especially in detecting errors and fighting corruption, and this is what led to achieving confidence in the content of the financial statements, which helped users of the financial statements in making sound decisions.

Keys words: International Public Sector Accounting Standards, Financial Statements, Organic Law 18-15, Statistical study;

JEL classification codes: F02; G19;K34;C29

المؤلف المرسل: halima.benmeghnia@univ-tmouchent.edu.dz

تمهيد:

تمثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ثورة عالمية في مجال اصلاح المحاسبة الحكومية(العمومية) حيث بدأت العدد من الدول والمنظمات العالمية والوطنية في تنفيذ العديد من الاصلاحات لتتماشى مع هذه المعايير،ومن اجل تطبيقها تحاول هذه الدول جاهدة التوفيق بين النظام المحاسبي العمومي ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في ادارتها العمومية المحلية. ان الجزائر في خضم هذه التحولات السريعة لن تكون في منأى عن التأثيرات وبهذا الصدد قامت بإصدار القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2018/09/02 والمتعلق بقانون المالية والهادف الى عصنة الأنظمة الموازناتية المنسجمة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ،وكذا القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023 ،الذي يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي المنسجمة مع نفس المعايير الدولية ،حيثواجهت مختلف الادارات الإقليمية (البلدية والولاية) مفاهيم وممارسات مالية ومحاسبية جديدة كان لها اثر على سير الأداء وكذا تحسين المعلومات التي تعرضها القوائم المالية المتعلقة بالإدارات العمومية ،وتأتي المحاسبة العمومية كآلية للتكفل بحماية المال العام من خلال تطبيق مجموعة من القواعد القانونية والتقنية المطبقة على تنفيذ الموازنات العمومية وبيان عملياتها المالية وعرض حساباتها ومراقبتها والمحددة لالتزامات ومسؤوليات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين. فالعناوين المحاسبية الدولية للقطاع العام هي معايير محاسبية دولية تُستخدم كمبادئ توجيهية لإعداد البيانات المالية للقطاع العام.

حيث يناقش هذا العمل الإشكالية الآتية: فيما تتمثل أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وكيف تساهم في تحسين نوعية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية ضمن ادارتها العمومية المحلية الجزائرية؟.

الفرضيات:

- يتوفر الإطار التعليمي على معرفة كافية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وقانون المحاسبة العمومي الجديد .
- تطبيق قانون المالية الجديد يساهم في تحسين نوعية المعلومات وتقديم صورة واضحة عن المؤسسة وبالتالي تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتوى القوائم المالية.
- بتطبيق قانون المالية المبني على محاسبة المسؤولية وبالتالي انتاج المعلومات الي تضمن محاربة جرائم هدر المال العام (الفساد).
- يعزز قانون المالية والمحاسبة المساءلة المالية وبالتالي ضمان الرقابة الجيدة على القوائم المالية وعليه تسهيل عملية صنع القرار .

اهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها ذات فائدة علمية وذلك باعتبار القوانين المالية والمحاسبية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الحكومية أداة فعالة لتحسين جودة التقارير المالية ،فهي مبنية على ركائز اساسية كالمصادقية والمساءلة وغيرها، حيث تسمح هذه الاخيرة بتوفير العديد من السبل التي تساعد في تقديم صورة واضحة عن القوائم المالية وكذا قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي تحقيق التنمية المحلية التي تسمح بتحقيق التنمية الوطنية ضمان حسن سير الأداء ومحاربة الفساد والرقابة على المال العام.

اهداف الدراسة:

تتمثل في ما يلي:

- التطرق الى مفهوم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأهمية تبني هذه المعايير بالإضافة الى تسليط الضوء على مخلف التقارير المالية.
- التطرق الى قانوني المحاسبة العمومية 18-15 و 07-23 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
- دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة التقارير المالية .
- وكإجابة على الاشكالية المقترحة والفرضيات المتعلقة بها تم تقسيم الدراسة الى الجوانب التالية:

عنوان المقال: دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS في تحسين نوعية المعلومات..

1 - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:

إن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي معايير عالية الجودة للقطاع العام ومؤسسات الأعمال الحكومية (GBEs)، ولشركات المملوكة للدولة (SOEs). حيث يتمثل هدفها الرئيسي في خدمة المصلحة العامة من خلال تطوير المعايير وتسهيل تقارب المعايير الدولية والوطنية التي ستعزز جودة وتوحيد التقارير المالية للمحاسبة العمومية في جميع أنحاء العالم.

ومن هنا تعرف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS بأنها: "مجموعة من المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) بغرض استخدامها في إعداد البيانات المالية من قبل القطاع العام في جميع أنحاء العالم، وتبين هذه المعايير شروط الاعتراف، القياس، العرض والكشف فيما يتعلق بالمعاملات والوقائع التي تدخل في البيانات المالية التي تعد للأغراض العامة، وهي معايير للمعلومات المالية والمحاسبية الخاصة بالقطاع العام، كما تبين كيفية إعداد القوائم المالية من حيث الشكل والمحتوى، وكيفية المعالجة المحاسبية للمعاملات وبعض عناصر الأصول والخصوم." (فاطمة الزهراء قاضي، مُحدثو بلب، 2020) كما تعرف أيضا بأنها: "مجموعة معايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة في القطاع العام IPSAS تستخدم لغرض إعداد البيانات المالية الخاصة بالقطاع العام ويستند في إصدارها على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، كما يتمحور مضمونها أساسا في تقديم شكل ومضمون الجداول والمعلومات المالية وكذا طريقة المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات ومختلف العناصر المكونة للأصول والخصوم". (بن بلقاسم سفيان، عبدوس إيمان، صفحة 07).¹

1-1- خصائص المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:

- منطق الأداء: على الدولة تقييد أملاكها المنقولة وغير المنقولة وكل استثمارها في جانب الأصول مع تسجيل اهتلاكها. وفي المقابل تسجيل مصاريف الموظفين والموردين في جانب الخصوم، تحت مبدأ القيد المزدوج.
- الانتقال إلى محاسبة الحقوق المثبتة: أو محاسبة الذمة المالية للدولة تعطي قراءة أوضح لموازنة الدولة. والخذ بعين الاعتبار كل المصاريف المتعلقة بالسنة المحاسبية وليس فقط النفقات لاسيما القروض التي تسجل كخصوم لا كأصول.
- الشفافية و الدقة في المعلومات المحاسبية: أي وضع حسابات تحدد الإيرادات بالضبط وكذا مجال صرف أموال الدولة بدقة. يجب أن تكون شفافية أكبر للأرقام التي تقدمها الحكومة. هذه المعلومات تتميز بالوضوح، الدقة، الحياد، الصدق، الشمولية، ويمكن الحصول عليها في أي لحظة كما تعكس الصورة الحقيقية للهيئة العمومية.
- الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي: أي أن تكون متنسقة منطقيا من الناحية الداخلية والخارجية من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.
- الملائمة: يجب مراعاة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة للواقع التطبيقي العملي وهذا يتطلب المواءمة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.
- الواقعية: يجب أن تكون نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية لسائدة.

المفهومية: يجب أن تكون مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة منها. (عبود ميلود، 2020، صفحة 177).ⁱⁱ

1-2- فوائد وأهمية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الجزائر:

نظرا لأهمية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفي محاولة الانضمام لها حاولت الجزائر سنة 2006 تم الانطلاق في مشروع يهدف إلى تطوير وعصرنة نظام المحاسبة العمومية، غير أن هذا الأخير لم يتم تطبيقه فعليا على أرض الواقع وقد تم الإشارة له في قانون المالية العمومي لسنة 2023 كبدائية لتطبيقه فعليا على أرض الواقع في بعض المؤسسات العمومية وهذا سيعزز من أداء الإدارة المالية حيث أن إعداد التقارير المالية وفق معايير دولية مستقلة سوف يضمن تعزيز الإدارة المالية، مما يسمح بتعزيز الأداء الإداري بواسطة المعلومات الشاملة الناتجة عن هذه التقارير والمخصصة للتكاليف، وبالتالي جودة ومطابقة ومصادقية التقارير المالية فإن اعتماد المؤسسات العمومية لمعايير IPSAS سوف يؤدي إلى رفع مستوى جودة ومطابقة ومصادقية التقارير المالية، مما يسمح بتعزيز الرقابة والمساءلة و الشفافية، أي تحقيق التقارب مع الإحصاءات المالية الحكومية حيث تأخذ المعايير في إطار تطويرها، المتطلبات الحكومية الإحصائية بعين الاعتبار وتسعى إلى تحقيق التقارب معها عندما يكون ذلك ممكنا، للاستفادة من خبرة الدول الأخرى فتطبيقها في هذه الدول سوف يسمح بفتح باب التعاون وتبادل المعرفة و الكفاءة بين القطاع العام و الخاص بما أن معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS ومعايير المحاسبة لدولية IAS / IFRS مبنية على أساس واحد، ذلك يتيح للخبراء في هذين المجالين تبادل الخبرات بفعالية أكبر، مما يعزز مستوى تبادل المعلومات. (ضريفي نوال ، ضريفي الصادق، 2018، الصفحات 78-79)ⁱⁱⁱ

1-3- تحديات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام :

من اهم المعوقات التي تواجه تطبيق المعايير ما يلي:

- اعتماد هذه المعايير في البلدان النامية يتطلب استثمارا واسعا في التعليم والتدريب على تطوير المهارات والخبرات و الكفاءات المحاسبية، وهذا ليس من ممكنا دائما خاصة في البلدان التي لديها موارد محدود.
- هذه المعايير لا يمكن اعتمادها دون النظر في النظام السياسي المحدد والنظام القضائي ونظام الحكومة في كل بلد، بالإضافة إلى ذلك هناك مرونة مرتفعة في مبادئ المعايير، مما لا يسمح للمعالجة المحاسبية البديلة لتقييم بنود القوائم المالية، وهذا يمكن أن يقلل من القابلية للمقارنة و التناسق بين مختلف القوائم المالية الأولية.(بوعيانة فتحية ، حسياني عبد الحميد، 2021، الصفحات 245-257)^{iv}
- غياب الإرادة السياسية التي تعمل على التحول التدريجي نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.(بلحمري سمية،بوشياخي عائشة، 2019، الصفحات 274-275).^v

2- الإطار النظري للقوائم المالية :

2-1- مفهوم القوائم المالية:

هي تعبير منظم عن المركز والأداء الماليين للجهات المعنية والتي تكون مفيدة لشرحية عريضة من المستخدمين عند اتخاذ وتقييم القرارات حول تخصيص الموارد وتحديد الهدف من التقارير المالية ذات الغرض العام في القطاع العام هو توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات وكذا مساءلة الجهات عن الموارد المعهود بها اليها.(احنف الصمادي، 1444، صفحة 29).^{vi}

عنوان المقال: دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS في تحسين نوعية المعلومات..

تعرف القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق، تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة، وفي أشكال محددة (كالميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول تغيرات رؤوس الأموال أو الأموال الخاصة، وجدول تدفقات الخزينة)، وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات. (حنان بركة، نجوى محمودي، 2013، صفحة 69).^{vii}

2-2- أهداف القوائم المالية:

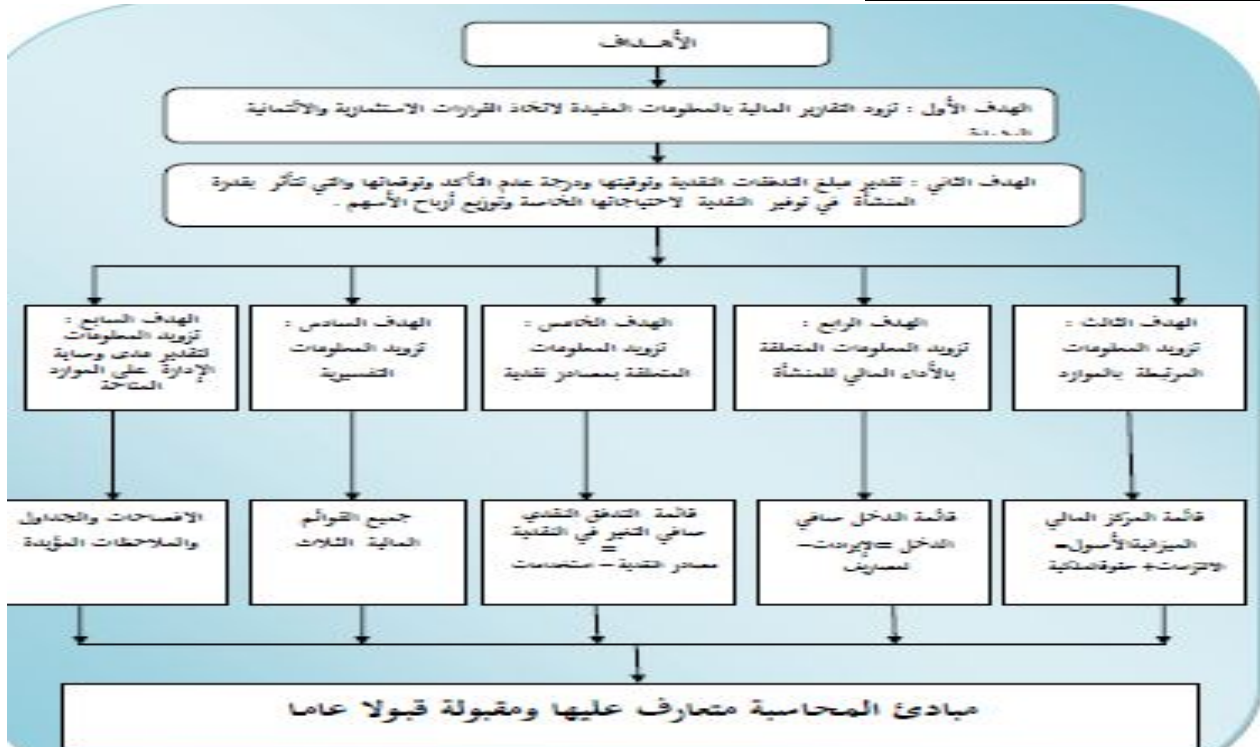
ويمكن تلخيص أهم أهداف القوائم المالية في ثلاثة رئيسية هي:

1. تكون مفيدة لمستخدمين والدائنين الماليين المرتقبين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات استثمار والائتمان وما إلى ذلك من قرارات بشكل رشيد؛
2. تساعد المستثمرين والدائنين الماليين المرتقبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت درجة التأكد من التحصيلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو الفوائد أو تمك المصاحبة لتدفقات النقدية المستقبلية؛
3. تتعمق بالموارد الإقتصادية للمنشأة والمطالبات على هذه الموارد وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي لتغير المنشأة والمطالبات المترتبة عليها.

ويمكن تبين الأهداف من نشر التقارير والقوائم المالية في الشكل الموالي

(بن فرج زويونة، 2014، الصفحات 59-60)^{viii}

الشكل رقم 01: أهداف القوائم المالية.



المصدر: بن فرج زويونة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتطبيقات التطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف 2014، ص 60.

2-3- أنواع القوائم المالية:

إن القوائم المالية هي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وحالة الخزينة في المؤسسة في نهاية الدورة، وتتمثل في: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات حقوق الملكية، الإيضاحات الملحقية. (البشير زبيدي، جمال خليفاتي، 2022، صفحة 524)^{ix}

3- قانون المالية العضوي 15-18 وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام :

3-1- قانون المالية العضوي 15-18 :

جاء ضمن احكام قانون المالية العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 عدة مفاهيم جديدة ناجمة عن عصنة أنظمة الميزانية لغرض تعزيز الشفافية في استراتيجية الميزانية، وندرج ضمن اطار ميزانياتي يوزع في شكل مهام وانشطة وبرامج تم وجيهه لبلوغ النتائج المسطرة، اثرت هذه المستجدات على المنظومة الحالية للمحاسبة وهذا في حد ذاته شرط أساسي لنجاح الأنشطة التي ترمي الى تحسين تسيير الدولة لمصالحها فضلا عن الشفافية والرقابة على العمليات المتعلقة بالميزانية، ولذلك كان لا بد من إعادة صياغة الأطر القانة=ونية التي تحكم المحاسبة العمومية والمؤسس بموجب القانون 90-12 المؤرخ في 15 غشت 1990 المعدل والمتمم، وشمل هذا الإصلاح المستجدات الى ادرجها القانون العضوي مع مراعاة مبادئ التسيير الكلاسيكية للعمليات المحاسبية والمالية للدولة، على غرار مبدأ الفصل بين المحاسبين العموميين والامرين بالصرف وكذا مبدأ وحدة الصندوق وبذلك تشكل خطوة حاسمة في عصنة أدوات تنفيذ احكام قوانين المالية، ويهدف هذا الإصلاح الى الانتقال من محاسبة الصندوق نحو المحاسبة على أساس الحقوق المثبتة او المحاسبة السنوية المستوحاة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من جهة، كما يسمح هذا الإصلاح باستخراج قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية والذمة المالية والنتيجة عند اقفال السنة المالية من جهة أخرى. (وزارة المالية، 2023، الصفحات 01-30)^x

ان هذا الانتقال يسمح للبرلمان بالحصول على جل المعلومات التي تساعد في تقدير وتقييم الوضعية المالية الحقيقية للدولة حتى تتمكن من توجيهه في اتخاذ القرار، وقد ادرج هذا المشروع احكاما جديدة في مجالي محاسبة الدولة والهياكل العمومية الأخرى وهذا من خلال تحديد مختلف الأصناف (المحاسبة الميزانياتية تدعى بمحاسبة الصندوق - المحاسبة العامة او المحاسبة السنوية- محاسبة تحليل التكاليف)، كما نص على مجموعة المبادئ التي تحكم محاسبة النفقات والايادات العمومية .

تسمح المحاسبة العامة بربط النواتج والتكاليف بالسنة المالية المتعلقة بها وذلك بمجرد الاثبات الفعلي لها.

كما تسمح أيضا بإعطاء نظرة عن الذمة المالية للدولة وكذا ديونها ومستحقاتها.

تسمح محاسبة التكاليف من حساب تكاليف الخدمات المقدمة والخدمات المنجزة وكذا تحليل تكاليف مختلف الأنشطة في اطار البرامج المسطرة، كما تسهل مراقبة مردودية المصالح وهذا يساهم في عملية التحليل كما يساعد على اتخاذ القرار.

ان التطبيق الفعلي لهذه الأصناف من المحاسبة يتطلب مرجع محاسبي مستوحى من المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العمومي وملائم للظرف الجزائري فالغاية منه هو تحسين النجاعة من خلال الحوكمة الجيدة لا سيما في :

- جودة التقديرات وذلك بالتكفل بجزء من التكاليف المؤجلة خلال برمجة الميزانية وتنفيذها.
- اقحام كل متدخل في دورة النفقات ودورة الإيرادات انطلاقا من الاستحقاق الى التنفيذ.
- انتاج معلومات تتميز بالجودة وهذا يسمح بتسيير احسن الديون والمستحققات.
- تسيير الخزينة بشكل امثل.

ان هذا المشروع يهدف الى الوظيفة المحاسبية بإدراج محاسبة تحليلية للتكاليف ومحاسبة عامة ومحاسبة الميزانية وفق نظام مدمج للمعلومات.

عنوان المقال: دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS في تحسين نوعية المعلومات..

ومن هنا يعد اصلاح المحاسبة العمومية اهم الورشات لعصرنة الدولة مما يحسن نوعية المعلومات الي يم وجيها للمواطنين والمسؤولين والمنتخبين حول النشاط الإداري ونتائج السياسة العمومية من اجل تسيير فعال وعقلاني للأنشطة العمومية.

احكام عامة :

المادة الاولى: تحديد قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي المطبق على الميزانيات والعمليات المالية:

- للدولة .
 - الجماعات المحلية
 - المؤسسات الإدارية العمومية ومؤسسات الصحة العمومية.
 - الأشخاص المعنويين المكلفين بتنفيذ كل جزء من برنامج الدولة .
- المادة الثانية: تحديد التزامات ومسؤوليات الاعوان المكلفين بتنفيذ الميزانيات والعمليات المالية للأشخاص المعنويين المذكورين في المادة الأولى وكذا قواعد تنفيذ عمليات النفقات والايادات العمومية وعمليات الممتلكات والخزينة ونظام المحاسبة والرقابة عليها.
- المادة الثالثة: تعد كل من ميزانية الدولة وميزانية الجماعات المحلية وتضبط ويصوت عليها ويتم تنفيذها وفقا لأحكام هذا القانون.
- الباب الأول : يتعلق بالأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية والعمليات المالية.

الفصل الأول : الأمرين بالصرف

القسم الأول : يتضمن تعريف الأمرين بالصرف واصنافهم .

المادة 04 : تعريف الأمر بالصرف ومهامه.

المادة 05: أنواع الأمرين بالصرف.

المادة 06: تعريف الأمرين بالصرف الرئيسيين.

المادة 07 : تعريف الأمرين بالصرف الثانويين.

المادة 08: تعريف الأمرين بالصرف الإقليميين.

القسم الثاني: يتعلق بالاستخلاف والتفويض بالإمضاء واعتماد الأمرين بالصرف

المواد 09، 10، 11، 12 ، 13 ، 14 يحدد اسباب وكيفية ومتى يتم استخلاف وتفويض واعتماد الأمرين بالصرف والمهام

الموكلة اليهم في حدود صلاحياتهم .

الفصل الثاني : المحاسبون العموميون

القسم الاول: يتعلق بتعريف المحاسبين العموميين واصنافهم.

المواد 15 ، 16 ، 17: تعريف المحاسبين العموميين وكيفية تعيينهم عن طريق التنظيم .

المواد 18 : أصناف المحاسبين العموميين .

المادة 19: تعريف المحاسبين المختصين.

المادة 20 : تعريف المحاسبين الرئيسيين.

المادة 21: تعريف محاسبي الأموال.

المادة 22 : تعيين وكلاء لدى الأمرين بالصرف.

القسم الثاني: صلاحيات المحاسبين العموميين والتزاماتهم.

المواد 23 ، 24 ، 25 ، 26 ، 27 ، 28 ، 29 يتعلق بواجبات المحاسبين العموميين من أداء القسم الى الصلاحيات والمهام الموكلة اليهم وكيفية تفويضهم وكذا شروط قبول النفقة وتحصيلها والعقوبات المرتبة عليها.

القسم الثالث : انتهاء مهم المحاسب العمومي

المواد 30 ، 31 : كيفية انتهاء المحاسب العمومي

الفصل الثالث : احكام مشتركة

المواد 32 ، 33 ، 34 تحديد الفرق بين كل من الامرين بالصرف والمحاسبين العموميين .

الباب الثاني : العمليات

الفصل الأول : عمليات الإيرادات

المواد 35 ، 36 ، 37 تعريف وتحديد إيرادات الدولة واثبات تحصيلها وتصفيته.

القسم الأول : المرحلة الإدارية لتحصيل الإيرادات

المواد 38 ، 39 ، 40 ، 41 ، 42 يحدد اثبات وتصفية الايراد وتخفيض او الغاء او زيادة .

القسم الثاني : المرحلة المحاسبية لتحصيل الإيرادات

المواد 43 ، 44 ، 45 ، 46 ، 47 ، 48 ، 49 ، 50 ، 51 ، 52 ، 53 طرق تحصيل الإيرادات والديون .

الفصل الثاني : عمليات النفقات

المادة 54 : تعريف النفقات .

القسم الأول : المرحلة الإدارية للنفقة العمومية.

المواد 55 ، 56 ، 57 ، 58 كيفية دفع النفقات وعريف الالتزام والتصفية .

القسم الثاني : المرحلة المحاسبية للنفقة .

المواد 59 ، 60 : طرق الدفع الدين العمومي.

القسم الثالث : تسخير المحاسبين العموميين.

المواد 61 ، 62 : أسباب رفض دفع الدين المالي.

القسم الرابع : تقادم الديون المستحقة على الدولة .

المواد 63 ، 64 ، 65 كيفية تقييم ودفع الديون المستحقة.

الفصل الثالث : عمليات الخزينة..

المواد 66 ، 67 ، 68 ، 69 ، 70 ، 71 ، 72 ، 73 مختلف عمليات الخزينة ومتعاملوا الخزينة وكيفية حيازة وتسيير الأموال العمومية.

الفصل الرابع : عمليات الممتلكات

المواد 74 ، 75 : ممتلكات الأشخاص المعنوية وتعريف الأصول المالية وغير المالية وكيفية إدارة أملاك الدولة.

الفصل الخامس : تبرير عمليات الإيرادات والنفقات والخزينة.

المواد 76 ، 77 ، 78 كيفية حفظ الوثائق وطرق تبرير الإيرادات والنفقات وعمليات الخزينة .

الباب الثالث : مسك المحاسبة وحسابات الدولة.

الفصل الأول : موضوع ومضمون المحاسبة العمومية

عنوان المقال: دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS في تحسين نوعية المعلومات..

المواد 79، 80، 81، 82، 83 كيفية مسك المحاسبة العمومية .

الفصل الثاني: المحاسبة الميزانية.

المواد 84، 85، 86 تقسيمات محاسبة الميزانية وتعريف كل من محاسبة الالتزامات ومحاسبة الصندوق.

الفصل الثالث: المحاسبة العامة .

المواد 87، 88، 89، 90، 91 تعريف المحاسبة العامة وكيفية التسجيل المحاسبي وطرق الاثبات فيها.

الفصل الرابع: محاسبة التكاليف

المواد 92، 93 الهدف من محاسبة تحليل التكاليف .

الفصل الخامس: الحساب العام للدولة.

المواد 94، 95، 96، 97 يتعلق بمسك المحاسبين العموميين للقوائم المالية وانواعها بالإضافة الى مفهوم الحساب العام للدولة والشروط التي يجب ان تكون في الحسابات .

الباب الرابع: الرقابة والمسؤوليات

الفصل الأول: الرقابة

المادة 98 يتعلق بعمليات المتعلقة بتنفيذ ميزانيات الأشخاص المعنوية وخضوعها للرقابة.

القسم الأول: الرقابة الإدارية

المواد 99، 100، 101، 102 أنواع الرقابة الإدارية وتعريف الرقابة الداخلية والرقابة السلمية والرقابة النظامية.

القسم الثاني: الرقابة الميزانية

المادة 103 تحديد من يمارس الرقابة الميزانية والاهداف منها.

القسم الثالث: الرقابة القضائية والبرلمانية.

المواد 104، 105 يتعلق بمكان إيداع الامرين بالصرف والمحاسبين العموميين لحساباتهم وان المصادقة من طرف مجلس المحاسبة يعد قرارا ويرافق مشروع قانون تسوية الميزانية.

الفصل الثاني: المسؤولية

المواد 106، 107، 108، 109

- تحديد مسؤوليات الامرين بالصرف ونيابتهم ومعاقبتهم عن أي مخالفات تضر بالخزينة العمومية او باي هيئة عمومية أخرى .
- مسؤوليات المراقبين الميزانيتين ومعاقبتهم عند ارتكاب أخطاء او مخالفات.
- لمحاسبين العموميين ومفوضيهم واعوانهم مسؤولون شخصا وماليا عن العجز الحاصل في الصندوق او أي خروقات أخرى ويخضعون للعقاب في حال حدوث أي مخالفات او تجاوزات وفقا للتشريعات.
- ان للوزير المالية الحق في منح ابراء من المسؤولية في حالة اثبات حسن النية او القوة القاهرة .

الباب الخامس: احكام انتقالية ونهائية .

المواد 110، 111، 112، 113 كيفية مسك المحاسبة العمومية كما تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون و ينشر القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

3-2- علاقة القانون العضوي 18-15 بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام :

من خلال تحليل قانون المالية 15-18 نلاحظ انه مستنبط من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وله علاقة وثيقة بهذه المعايير وقد أشار لذلك من خلال الإشارة المباشرة اليها في عدة مواد منه باعتبار انه تم إيجاد هاته المعايير ووضعها كأداة توجيهية لممارسة المحاسبة في القطاع العمومي وهذا ما يسمح بتحقيق فعالية وكفاءة أكبر وسهولة الفهم والاستيعاب وبالتالي سرعة التعلم والاستخدام ورغم ذلك وبالجهد المحلية المبذولة لا بد من توفير جو أكثر ملائمة وخبراء في هذا المجال حتى يسعوا الى تطبيق هذه التعديلات حتى يتسنى استغلال هذه المعلومات بشكل أكبر وبالتالي السعي الى التطور والاجتهاد وبذل مجهود اقل بكفاءة عالية . وقد تجلّى ذلك من خلال القوائم المالية المعدة وفق هذه المعايير بما يسمح بتقديم صورة واضحة عن المؤسسات الحكومية بالإضافة الى ضمان تقديم معلومات تتميز بالجودة والموثوقية للمستخدمين وأصحاب العلاقة وبالتالي سهولة الرقابة على الأداء وتجنب عمليات هدر المال العام ومحاربة كل اشكال الاختلاسات والفساد مهما كانت طبيعته.

4- الجزء التطبيقي : الدراسة الميدانية

4-1 الإطار المنهجي للدراسة:

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي لدراسة الحالة الذي يعتمد على دراسة الظاهرة وتقرير حالتها، ويهتم بوصفها وتصويرها كميًا، عن طريق جمع بيانات عن المشكلة وتصنيفها، وتحليلها.

مجتمع الدراسة:

تم اختيار مجتمع الدراسة اعتمادا على عدة معايير اهمها معيار الشهادة العلمية و/او المهنية في ميدان المحاسبة كشرط لقبول اجابات المستجيبين، وعليه تم حصر مجتمع الدراسة في موظفين قسم المالية والمحاسبة في الإدارات العمومية المحلية-البلديات-.

عينة الدراسة:

نظرا لان حجم المجتمع التي تمت عليها الدراسة كبير وبعد التوزيع الجغرافي لأفراد المجتمع , اعتمدنا على أسلوب العينة التي لم يتم تحديد حجمها مسبقا قبل توزيع استمارة الاستبيان على المهنيين والموظفين المختصين بجهات مختلفة من البلديات عن طريق التسليم والاستلام المباشر للإجابات. وبعد القيام بعملية الفرز والتبويب والتنظيم تقرر الإبقاء على 35 استمارة من الاستمارات المسترجعة والتي عددها 38 استمارة.

أداة الدراسة:

اعتمدنا على الاستبيان كأداة للدراسة، وأداة لجمع المعلومات، وهذا راجع لملائمته لمثل هذه الدراسات, حيث تضمنت (26) ستة وعشرون سؤالاً توزعت على قسمين رئيسيين، الأول يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة تضمنت ستة (06) أسئلة، أما القسم الثاني فيضم أربعة (04) محاور يتعلقان بموضوع الدراسة شملت (20) عشرين سؤالاً، تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس سلم ليكارت الخماسي Likert Scale الذي يحتمل خمسة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناووها الاستبيان، ويسهل بالتالي على الطالب ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الدرجة	05	04	03	02	01

ولقد تمثلت أسئلة محاور القسم الثاني في مايلي:

عنوان المقال: دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS في تحسين نوعية المعلومات..

اخور الأول: توفر إطار تعليمي ومعرفة كافية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وقانون المحاسبة العمومي الجديد , ويضمنا لأستئلة من 01 إلى 05.

اخور الثاني: تطبيق قانون المالية الجديد يساهم في تحسين نوعية المعلومات وتقديم صورة واضحة عن المؤسسة وبالتالي تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتويات القوائم المالية , ويضمنا لأستئلة من السؤال رقم 06 إلى السؤال رقم 10

اخور الثالث: بتطبيق قانون المالية المبني على محاسبة المسؤولية وبالتالي انتاج المعلومات الي تضمن محاربة جرائم هدر المال العام (الفساد), ويضمنا لأستئلة 11 إلى 15 .

اخور الرابع: يعزز قانون المالية والمحاسبة المساءلة المالية وبالتالي ضمان الرقابة الجيدة على القوائم المالية وعليه تسهيل عملية صنع القرار , ويضمنا لأستئلة من 16 إلى 20

الأدوات المستعملة في معالجة الاستبيان:

بعد أن ألتحقول على العدد الاستبيان الملقبولة، تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (EXCEL) لمعالجة المعطيات التي تكونت في شكل جداول لترجمتها إلى رسوم بيانية في دائرة، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية المروفة باسم (SPSS)، ومنتكلاً أساليبنا التحليلية الإحصائية لوصف ما يندر تحتهم لتحليل عبر التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية والوظيفية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

بعد تصميم الاستبيان تم عرضه على مجموعة من المحكمين بهدف الحكم على صدق، وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة، تم تصياغة الاستبيان بشكل نهائي . وهي طريقة لا اختبار ثبات الاستبيان، وكانت النتيجة تتراوح بين 0.63 و 0.93 وهي نتيجة مقبولة حيث أنها أكبر من 0.50 وهي القيمة الدنيا المقبولة لمعامل ألفا كرونباخ، وهذا مؤشر على صلاحية أداة الدراسة للتطبيق مما يشر إلى إمكانية ثبات النتائج التي تسفر عنها عند تطبيقها.

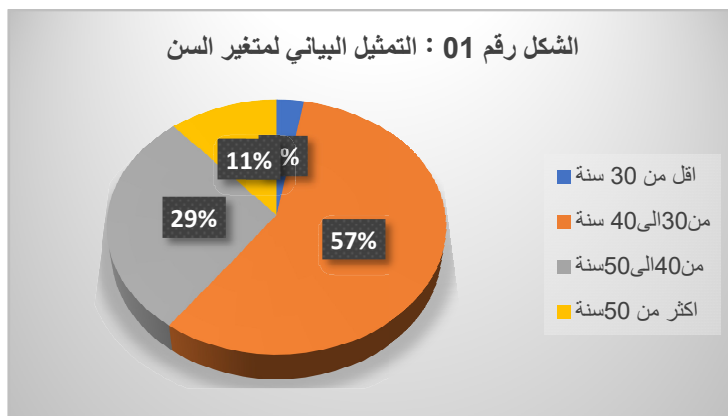
خصائص أفراد عينة الدراسة:

العمر:

يوضح الجدول رقم 02 والشكل رقم 02 تلخيصاً للنتائج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر .

الجدول رقم 02 : توزيع عينة حسب متغير العمر

النسبة	التكرار	السن
2.8	1	أقل من 30 سنة
57.4	20	من 30 إلى 40 سنة
25.6	10	من 40 إلى 50 سنة
11.4	4	أكثر من 50 سنة
100	35	المجموع

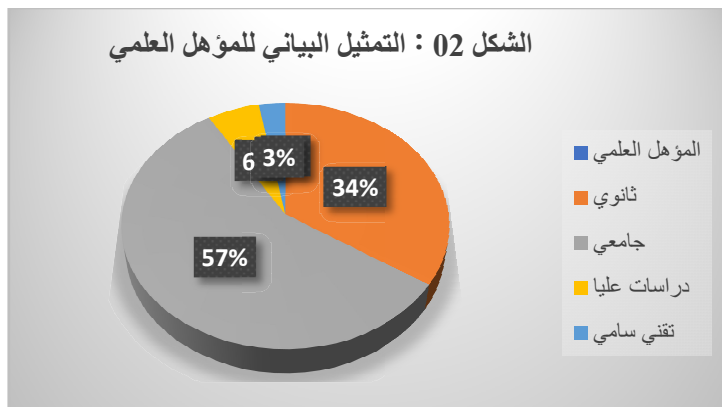


المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EXCEL

المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم 03 والشكل رقم 03 تلخيصاً للناتج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم 03 : توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي



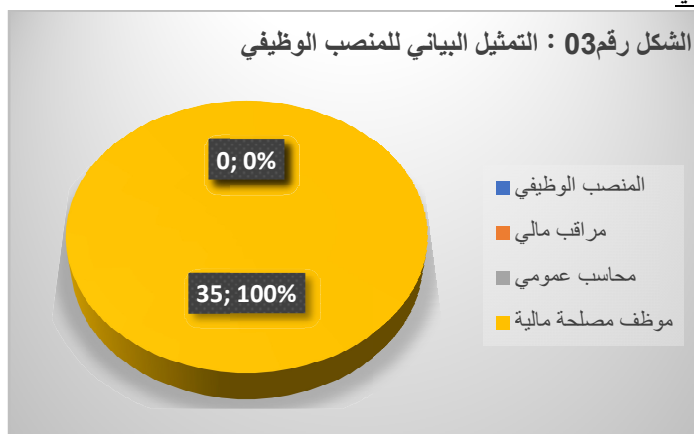
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي	12	34.2
جامعي	20	57.4
دراسات عليا	2	5.7
تقني سامي	1	2.8
المجموع	35	100

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EXCEL

الشهادة المهنية:

يوضح الجدول رقم 04 والشكل رقم 04 تلخيصاً للناتج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي.

الجدول رقم 04 : توزيع العينة حسب متغير المنصب الوظيفي



المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة
مراقب مالي	0	0
محاسب عمومي	0	0
موظف مصلحة مالية	35	100
المجموع	35	100

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EXCEL

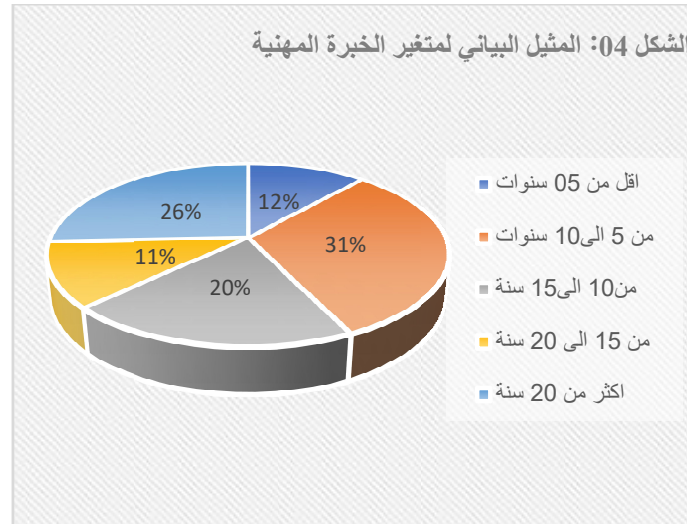
الخبرة:

يوضح الجدول رقم 05 والشكل رقم 05 تلخيصاً للناتج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة.

الجدول رقم 05 : توزيع العينة حسب متغير الخبرة

الخبرة العلمية	التكرار	%
اقل من 05 سنوات	04	11.41
من 5 الى 10 سنوات	11	31.42
من 10 الى 15 سنة	07	20
من 15 الى 20 سنة	04	11.41
اكثر من 20 سنة	09	25.71
المجموع	35	100

عنوان المقال: دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS في تحسين نوعية المعلومات..



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EXCEL

4-2- تحليل النتائج:

سنتطرق في هذا الجزء إلى تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بهذه الدراسة، حيث تم إجراء التحليل الوصفي من خلال الحسابات المتوسطة الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة بالنسبة لفقرات الحوار، مع اختبار الفرضيات الخاصة بكل محور في النهاية ومناقشتها علناً حول الآتي .:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

والتبين صلباً أنه: " يتوفر إطار تعليمي ومعرفة كافية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وقانون المحاسبة العمومي الجديد في الإدارة العمومية المحلية ".

جدول رقم (06: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول توفر إطار تعليمي ومعرفة كافية بالمعايير

المحاسبية الدولية للقطاع العام وقانون المحاسبة العمومي الجديد في الإدارة العمومية المحلية .

الرقم	العبارات	م. حسابي	المعيار	الاتجاه
01	لدى الموظف معرفة كاملة بطريقة تسجيل البيانات المحاسبية واعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق.	3.97	0.74	موافق
02	يملك الموظف خبرة كافية في تسجيل البيانات المحاسبية واعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق.	3.74	0.85	موافق
03	تلقى الموظف تكوين حول اعداد التقارير المالية وتسجيل البيانات المحاسبية وفق المحاسبة العمومية الجديدة.	3.43	1.22	موافق
04	لا توجد صعوبة في الوصول الى المواد التدريبية الخاصة بتطبيق المعايير الجديدة.	3.46	1.14	موافق
05	التعليم المقدم في الجامعات للمحاسبين حول معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام هو كافي.	2.94	1.08	موافق
	المجموع	3.508	1.006	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج ال spss

تشير الأرقام في الجدول رقم 07 إلى النتائج التي تبينها الدراسة الإيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بتوفر إطار تعليمي ومعرفة كافية بالمعايير المحاسبية الدولية

للقطاع العام وقانون المحاسبة العمومي الجديد في الإدارة العمومية المحلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.508

والذي يقع ضمن الفئة الرابعة في سلم ليكرت الخماسي من 3.41 إلى 4.2

وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق، أما الانحراف المعياري فكان 1.006 وهو يساوي 1 وهذا يدل على تركز الإجابات وتوحد مشتمتها

والتبني كدراغالبية أفراد العينة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

والتي تنص على أنه: " تطبيق قانون المالية الجديد يساهم في تحسين نوعية المعلومات وتقديم صورة واضحة عن المؤسسة وبالتالي تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتويات القوائم المالية "

جدول رقم 07: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول تطبيق قانون المالية الجديد يساهم في تحسين

نوعية المعلومات وتقديم صورة واضحة عن المؤسسة وبالتالي تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتويات القوائم المالية.

الرقم	العبارات	م. حسابي	المعيار	الاتجاه
06	يساهم تطبيق قانون المالية والمحاسبة في تحسين نوعية المعلومات التي تعرضها القوائم والتقارير المالية.	3.83	0.89	موافق
07	يساهم تطبيق قانوني المالية والمحاسبة في تقديم صورة واضحة متميزة ضمن القوائم والتقارير المالية لكل من القوائم الجارية (تسيير) والنفقات الرأسمالية (التجهيز).	3.89	0.90	موافق
08	يسمح تطبيق قانوني المالية والمحاسبة بإفصاح القوائم والتقارير المالية بشكل كامل عن جميع أنواع الموارد المالية الحكومية المتاحة (الإيرادات الكلية وإجمالي الأصول)	3.6	1.06	موافق
09	يساهم تطبيق قانوني المالية والمحاسبة من الوصول إلى معرفة مدى استجابة الإدارة العمومية للوفاء بالتزاماتها المالية المستحقة.	3.74	1.17	موافق
10	يساهم تطبيق قانوني المالية والمحاسبة بإنتاج قوائم وتقارير مالية تظهر جليا المركز المالي للإدارة العمومية المعنية.	3.83	1.15	موافق
		3.77	1.03	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

تشير البيانات في الجدول رقم 08 إلى أن العبارات المتعلقة بفرضية التي تشير إلى أن تطبيق قانون المالية الجديد يساهم في تحسين نوعية المعلومات وتقديم صورة واضحة عن المؤسسة وبالتالي تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتويات القوائم المالية، بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.77 والذيق بعض من الفئة الرابعة في سلم ليكرت الخماسي من 3.41 إلى 4.2 وهيتشير الدرجة إجابة موافق، أما الانحراف المعياري فكان 1.03 وهو مساوي 1 وهذا يدل على مركز الإجابات نوعا ما متشعبة. والتأكد أن الفرضية الثانية صحيحة أي أنه تطبيق قانون المالية الجديد يساهم في تحسين نوعية المعلومات وتقديم صورة واضحة عن المؤسسة وبالتالي تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتويات القوائم المالية

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

والتي تنص على أنه: " بتطبيق قانون المالية القائم على محاسبة المسؤولية يؤدي إلى إنتاج المعلومات ذات جودة عالية تضمن محاربة جرائم هدر المال العام (الفساد). "

جدول رقم (08) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول تطبيق قانون المالية القائم على محاسبة

المسؤولية يؤدي إلى إنتاج المعلومات ذات جودة عالية تضمن محاربة جرائم هدر المال العام (الفساد).

الرقم	العبارات	م. حسابي	المعيار	الاتجاه
11	يساهم تطبيق قانوني المالية والمحاسبة في تدقيق الأداء انطلاقا من مؤشرات مستنبطة من المؤشرات في القوائم المالية.	3.69	1.02	موافق
12	يهدف تطبيق قانوني المالية والمحاسبة الأرضية لتجسيد مبدأ محاسبة المسؤولية المرتكز على قوائم تقنية وجه أداء الإدارة العمومية المعنية.	3.60	1.11	موافق

عنوان المقال: دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS في تحسين نوعية المعلومات ..

13	يفسح تطبيق قانوني المالية والمحاسبة المجال لتطبيق محاسبة التكاليف التي تقيس التكاليف المتعلقة بكل برنامج ونشاط في الإدارة العمومية المعنية.	3.94	0.96	موافق
14	يحد تطبيق قانوني المالية والمحاسبة من إمكانية حصول ممارسا الفساد.	3.89	0.86	موافق
15	يتولد عن تطبيق قانوني المالية والمحاسبة انتاج كل المعلومات الضرورية التي تحصر صور وجرائم هدر الأموال العمومية	3.77	0.97	موافق
	المجموع	3.778	0.984	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج ال spss

تشير البيانات في الجدول رقم 08 إلى أن العبارات المتعلقة بالفرضية التي تقول انه بتطبيق قانون المالية المبني على محاسبة المسؤولية وبالتالي انتاج المعلومات الي تضمن محاربة جرائم هدر المال العام (الفساد)، و مناقشة تقرير المراجع الخارجي تؤدي إلى تحقيق الثقة في القوائم المالية أم لا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.778 والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي من 3.41 إلى 4.2 وهي تشير إلى درجة إجابة موافق، أما الانحراف المعياري فكان 0.984 وهو اقل من 1 وهذا يدل على تركز الإجابات وعدم تشتتها، والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة، و هذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة بتطبيق قانون المالية القائم على محاسبة المسؤولية يؤدي الى انتاج المعلومات ذات جودة عالية تضمن محاربة جرائم هدر المال العام (الفساد)،.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

والتي تنص على أنه: " يعزز قانون المالية والمحاسبة المساءلة المالية وبالتالي ضمان الرقابة الجيدة على القوائم المالية وعليه تسهيل عملية صنع القرار "١٠.

جدول رقم 09: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول يعزز قانون المالية والمحاسبة

المساءلة المالية وبالتالي ضمان الرقابة الجيدة على القوائم المالية وعليه تسهيل عملية صنع القرار .،

الرقم	العبارات	م. حسابي	المعياري	الاتجاه
16	يوفر تطبيق قانوني المالية والمحاسبة اليات للتقويم وتصحيح الانحرافات الى كل من امري الصرف واعوان المحاسبة العمومية.	3.66	1.05	موافق
17	يضمن تطبيق قانوني المالية والمحاسبة اجراء رقابة مالية من خلال تقديمه معلومات دقيقة وواضحة.	4.03	0.98	موافق
18	يفسح تطبيق قانوني المالية والمحاسبة المجال لجمال مستخدم القوائم المالية لإدارة عمومية معينة الاطلاع عليها في اثناء التعامل معها تمهيدا لاتخاذ القرار بشأن هذا التعامل كما وكيفا.	3.8	0.99	موافق
19	يعزز تطبيق قانوني المالية والمحاسبة المساءلة المالية من خلال توفيره معلومات مالية تتسم بالدقة والوضوح.	3.89	0.96	موافق
20	يضمن تطبيق قانوني المالية والمحاسبة مساءلة كل اطراف المكلفة بصناعة القرار وتنفيذه والرقابة عليه وعلى كل مستويات الإدارة.	4.00	1.02	موافق
	المجموع	3.87	1	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج ال spss

تشير البيانات في الجدول رقم 09 إلى أن نتائجها تنحوي جميع العبارات المتعلقة بالفرضية الرابع التي تقول انه يعزز قانون المالية والمحاسبة المساءلة المالية وبالتالي ضمان الرقابة الجيدة على القوائم المالية وعليه تسهيل عملية صنع القرار ، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.87 والذي يقع في الفئة الرابعة في سلم ليكارت الخماسي من 3.41 إلى 4.2 وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق، أما الانحراف المعياري فكان 1 وهو مساوي

لل 1 وهذا يدل على مركز الإجابات وعدم متشككتها . والتيتؤكد ان الفرضية الرابعة المضمنة ما يلي ع يعزز قانون المالية والمحاسبة المساءلة المالية وبالتالي ضمان الرقابة الجيدة على القوائم المالية وعليه تسهيل عملية صنع القرار وهذا ما يثبتان الفرضية الرابعة صحيحة .

الخلاصة:

في هذا الصدد ومن خلال الدراسة التي ركزت على أهمية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام , وكذا فوائد مصداقية القوائم المالية في ظل قانون المالية 18-15 بالإضافة إلى سبل تفعيلها في الجزائر، قمنا بدراسة هذه تحت عنوان اثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحت القرار 18-15 عللت تحسين نوعية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وقد تناولت جانبين نظريين ميدانيين أولاً حاطة بإشكالية البحث والتساؤل لا تالمرافقة لها، قمنا بدراسة وتحليل آراء أهل الاختصاص من المهنيين باستخدام أسلوب الاستبصار، والذي من خلاله قمنا باختبار جملة من الفرضيات والتي كان كلها صحيحة وهذا استناداً إلى النتائج المحققة ومن هنا تمكنا بعدها بتقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.

أهم النتائج:

كانت المؤشرات الجيدة التي وصلنا إليها في دراستنا بعد تحليل الاستبيان تشير إلى اتجاهات إيجابية وإدراك كافٍ لهذا الموضوع، ومن أهمها نذكر ما يلي:

- يوجد ارتباط وثيق بين المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبين جودة القوائم المالية.
- تعتبر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة القطاع العام من خلال استغلالها للموارد.
- إن قوة قانون المالية 18-15 تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتويات القوائم المالية، فمن خلال تنفيذ وظيفته بشكل فعال والقيام بمسؤولياته لكي يحقق الرقابة الجيدة على إعداد القوائم المالية الذي يساعد مستخدم القوائم المالية إلى اتخاذ قرارات سليمة.

أهم التوصيات:

- من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالجزائر، ومن هنا ندرج التوصيات الآتية، والتي من شأنها المساهمة في تفعيل القانون 18-15 ستعكس علم مصداقية القوائم المالية، إذ لا بد من:
- ضرورة الإسراع بالالتزام القانوني لإدارات العمومية الجزائرية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والعمل على توفير الإطار المؤسسي والقانوني كبيئة مناسبة لذلك؛
- ضرورة عقد دورات تدريبية، وندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية بصفة مستمرة لمسيري المؤسسات، وهذا فيما يخص قانوني المالية والمحاسبة الجديد؛
- العمل على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال ضمن مناهج التعليم العالي للجامعات الجزائرية والاعتراف بالتطورات الحديثة في مجال المالية والمحاسبة .

الهوامش والمراجع:

المجلات والدوريات:

ⁱ بن بلقاسم سفيان، عبدوس إيمان، الاتجاهات الحديثة لأنظمة الميزانية والمحاسبة العمومية كآلية لدعم الإبلاغ المالي الحكومي - دراسة مقارنة، *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale*، جامعة الجزائر، ص 7.

ⁱⁱ عبود ميلود، 2020، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر: "دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين"، جامعة أحمد دراية إدراة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل. م. د)، الجزائر، ص 177.

عنوان المقال: دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS في تحسين نوعية المعلومات..

- ⁱⁱⁱ ضريفي نوال، ضريفي الصادق، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام في عصنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01 العدد: 10 السنة: 2018، الجزائر، 2018 ، ص78-79 .
- ^{iv} بوعبانه فتحية ،حسياني عبد الحميد، 2021 ، عصنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام: الجهود والتحديات ،مجلة المؤسسة ، المجلد 10، العدد: 01 ، ص245-257..
- ^v بلحمري سمية ، د. بوشياخي عائشة، 2019 ، متطلبات عرض البيانات المالية في الجزائر وفقا لمعيار المحاسبة الدولي IPSAS 1 لضبط المال العام ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 15 / العدد 21 ، ص274-275..
- ^{vi} احنف الصمادي ،تليل القوائم المالية- استعراض وتحليل القوائم المالية-، كلية إدارة الاعمال جامعة تبوك ،السعودية 1444/06/05، ص29.
- ^{vii} حنان بركة ،نجوى محمودي، 2013، قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS دراسة حالة النظام المحاسبي والمالي SCF ، مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013، ص69.
- ^{viii} بن فرج زوينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق ،أطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2014، ص59-60.
- ^{ix} البشير زيبيدي ،جمال خليفاتي ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية- دراسة ميدانية-،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (07)، العدد (2022/01)، جامعة الوادي ، 2022، ص524.
- ^x وزارة المالية ،مشروع متعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي ،القرار18-15، الجزائر ،جانفي 2023 ، ص01-30.